

لا «عسكرة» المحاكم



● المحكمة العسكرية

صرخة مدوية أطلقها وزير العدل اللواء أشرف ريفي أمس، وعهداً قطعه أمام اللبنانيين بالإستمرار في الغضال لإنهاء المحاكم الإستثنائية التي تشكل امتداداً للأنظمة الأمنية القمعية.. صرخة ريفي لم تكن مرتبطة بأبعاد وخلفيات «الحكم الفضيحة» الذي أصدرته المحكمة العسكرية أول من أمس بحق الوزير السابق ميشال سماحة، ولا بالمعايير المزدوجة التي تعتمدها هذه المحكمة وفق الأهواء السياسية، بقدر ما هي صرخة رافضة لحالة شاذة مضى عليها الزمن وحقان وقت زوالها.

المحكمة العسكرية في لبنان شأنها شأن كل المحاكم الإستثنائية التي تنشأ في ظروف إستثنائية، لكن لها مهمات محدودة لا تتعدى الغاية التي أنشئت من أجلها.. مفهوم هذه المحكمة ينطوي على الصلاحية الذاتية، إذ عليها أن تمارس هذه الصلاحية في النطاق الضيق، الذي لا يتعدى الإجراءات الخاصة بالنظر في الجرائم والمخالفات التي يرتكبها عناصر المؤسسة العسكرية، بما يحفظ لهذه المؤسسة الوطنية مناعتها ودورها الوطني.

تشمل صلاحية المحكمة العسكرية: الجرائم المرتكبة داخل المؤسسات والثكنات العسكرية، الجرائم الواقعة على العسكريين خلال ممارستهم للوظيفة، الجرائم الواقعة على موظفين مدنيين أثناء عملهم في المؤسسات العسكرية والأمنية وتلك التي لها علاقة بالوظيفة، القضايا التي تمس دور الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام.

في ظل الوصاية السورية على لبنان وإحكام القبضة الأمنية على مفاصل المؤسسات العسكرية والأمنية، جرى توسيع صلاحية القضاء العسكري فأُسندت إليه مهام ملاحقة قضايا الإرهاب والتجسس والأعمال العسكرية سواء كان مرتكبها مدنيين أو عسكريين، كما أُضيفت إلى دورها مسائل فضفاضة جداً تحمل الكثير من التاويلات منها: «النيل من سلطة الدولة وهيبتها، تعكير صلات لبنان بالدول الشقيقة والصديقة، إثارة الفوضى والحض على النظام والإقتتال بين

أفراد الأمة، الإساءة إلى مؤسسات الدولة الرسمية والعسكرية وغيرها من الجرائم التي لا تنتهي». هذه المهام مجتمعة أعطيت إلى المحكمة العسكرية لتكون العصا الغليظة التي يهدد بها نظام الوصاية السورية كل من يفكر في مخالفة الرأي أو معارضته، فتكون التهمة جاهزة والعقاب المعلن حاضراً لإسقاطه على الخصم وزجه في أقبيبة المعتقلات الأمنية.

الدور القضائي تعزز أكثر في الفترة التي شغل فيها إميل لحود قيادة الجيش اللبناني، وأوكل إلى شقيقه القاضي (الراحل) نصري لحود منصب مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، فكان النظام الأمني الخاضع لسلطة عنجر والبوريفاج يعتقل ويعذب وينتهك القوانين وحقوق الإنسان، بينما كان القاضي لحود يتولى التغطية القانونية

للإعتقال الإحتياطي الذي كان يمتد لأسابيع وأحياناً لأشهر، قبل أن يتسلمهم ويحيلهم على المحاكمة في مسائل تتحوّل الحبة فيها إلى «قبة»، فيما لا تسري هذه الإعتقالات والإدعاءات والأحكام على الأتباع والعملاء حتى لو كانوا قتلة ومجرمين وسفاحين.

لاداعي لتعداد مآثر المحكمة العسكرية وإنجازاتها في ملاحقة الطلاب والنخب والنقابيين من القوى الإستقلالية وكل من تبرّم من سلوكيات التعسف السوري وأدواته الأمنية في لبنان. ويكفي التذكير بما شهدته حادثة سحق طلاب «القوات اللبنانية» و«الوطنيين الأحرار» والتيار الوطني الحر، عندما كان أبرز القوى السيادة في لبنان، وكيف داس أمنيو سوريا في لبنان رقاب هؤلاء الطلاب أمام قصر العدل في السابع من آب ٢٠٠١،

ويتغطية قضائية من المحكمة العسكرية وعلى رأسها القاضي الراحل نصري لحود.

صحيح أن الأمن السوري وسفاحيه إنسحبوا من لبنان، إلا أن الكثير من المؤسسات الأمنية والقضائية بقيت في قبضته، ومنها المحكمة العسكرية التي لم تبذل في سلوكياتها، لا بل كانت أمينة جداً على حفظ إرث الإحتلال السوري. لا أحد ينكر أن المحكمة العسكرية نظرت في آلاف القضايا المحالة ضدها، لكن المشكلة بقيت في إزدواجية التعاطي في القضايا المحالة أمامها.

في قضايا التجسس لصالح العدو الإسرائيلي ثمة مآثر كثيرة لا تعد ولا تحصى، لقد تعاطت المحكمة مع هؤلاء على قاعدة «عمل بسمنة وآخر بزيت». وتكفي الإشارة هنا إلى الحكم الذي صدر بحق العميل فايز كرم الذي حكم عليه بالسجن سنتين فقط، متجاهلة أن كرم كان من أخطر العملاء ويكاد يكون العميل الأول القريب من الحلقة الضيقة عند قيادات «حزب الله»، حكم لم يكن لينعم به عميل بخطورة كرم لو لم يكن الأخير اليد اليمنى للنائب ميشال عون، أما من هم أقل تورطاً منه فكانت عقوباتهم الأشغال الشاقة ١٥ سنة وما فوق.

أما في قضايا الإرهاب فحدث ولا حرج، لاداعي للتذكير بأن مئات الموقوفين إعتقلوا بناء على وشايات أو إخبارات أو على شبهات لم تثبت وأقبعها لا يزالون قيد التوقيف ومن دون محاكمة، البعض منهم، ولمجرد ضبط بندقية أو رمانة يدوية في منزله، حكمت عليه المحكمة عينها بالأشغال الشاقة ٧ سنوات وأكثر، أما ميشال سماحة الذي يخوض الممانعون معركة الدفاع عنه، والذي لو قبض لجرائمه أن تنجح لكانت أغرقت لبنان في أتون فتنة ربما نعرف متى تبدأ، لكن لا نعرف متى تنتهي، فإن حكم «رفع العتب» الصادر بحقه لم يتعد الأربع سنوات.

عدالة الصيف والشتاء تحت سقف واحد، لا يمكن التخلّص منها ما دامت المحكمة الإستثنائية، صاحبة المعايير المزدوجة، أداة قضائية في يد فريق بنى أمجاده على القتل والدماء والدمار.